بغداد مستعدة لتزويد اوكرانيا بالنفط والغاز

مركز بريطاني: العراق أكبر خاسر إذا أغلق مضيق هرمز

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال مركز دراسات بريطاني أن العراق سيكون الخاسر الأكبر حال تنفيذ إيران لتهديداتها في إغلاق مضيق هرمز.

وذكر المركز العالمي للدراسات التنموية و مقره في العاصمة البريطانية لندن أن العراق سيكون الخاسر الأكبر في حال إغلاق مضيق هرمز.

وبين المركز أن العراق الذي يصدر يوميا عبر مضيق هرمز ما يعادل ٢,٢ مليون برميل نفط و٤٠٠ ألف برميل عبر خط جيهان التركي سيخسر ما يعادل ٨٠ ٪ من إيراداته المالية في حال عجزه عن إيجاد المنافذ البديلة وستفوق خسائر العراق المادية الربع مليار دولار يوميا.

وأوضح المركز العالمي للدراسات التنموية أن خيارات العراق ستكون محدودة جدا وصعبة خاصة و أن الطبيعة الجغرافية و تطورات الأوضاع السياسية و تعقيداتها ستجعل من عملية وصول النفط العراقي للأسواق العالمية أمراً معقدا. فتصدير النفط العراقي عبر الموانىء الأردنية سوف يتطلب مزيداً من الوقت و الجهد ناهيك عن ارتفاع التكلفة و المخاطر الامنية الناجمة عن تأمين نقل شحنات النفط عبر الصهاريج إلى الحدود العراقية الأردنية و منها إلى ميناء العقبة.

أما بالنسبة لتصدير النفط عبر الموانىء السورية فإنه يعتبر مجازفة كبرى على الرغم من توقيع وزارة النفط العراقية عدة اتفاقيات مع الجانب السوري تقضي بتصدير ما يصل إلى (١,٥ مليون برميل يومياً). فالوضع الأمني المتوتر هناك و عدم جاهزية أنابيب النفط بين سوريا و العراق لتصدير هذه الكميات الضخمة من موانئها يضع علامة استفهام كبرى حول فاعلية هذا الخيار.

ويشير مدير المركز العالمي للدراسات التنموية الخبير الاقتصادي صادق حسين الركابي عن مصير الدينار العراقي في حال عدم قدرة العراق على تصدير نفطه للعالم ، فتضاؤل حجم الواردات المالية في العراق سيفاقم من عجز الموازنة الاتحادية للدولة العراقية و سيضع الحكومة العراقية أمام خيارين كلاهما مر فإما أن يلجأ البنك المركزي العراقي إلى استخدام احتياطيه من العملة الأجنبية للحفاظ على قيمة الدينار أو أن تلجأ الحكومة إلى مزيد من القروض لتحريك عجلة الاقتصاد وتمويل الانفاق العام.

وبحسب المركز العالمي للدراسات التنموية فإن الآثار السلبية لإغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي لن تكون مقتصرة على قطاعي النفط و البنوك و إنما ستتعداها إلى حياة المواطن العراقي العادي. فالكثير من السلع الغذائية الأساسية كالقمح و الأرز و السكر التي تستورد عبر الخليج العربي من مناشئها الأصلية أو من دول شرق آسيا تمر عبر مضيق هرمز و إغلاقه سيجعل العراق فاقداً لحرية استيراد هذه السلع عبر البحر وسيكون على المواطن العراقي أن يحصل عليها بأسعار أعلى من ذي قبل لأنها ستمر بطرق برية أطول و قد تلجأ إلى استخدام وسائط نقل أغلى تكلفة كالنقل الجوي وهو ما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للفرد العراقي فيما بعد.

أما فيما يتعلق بالأثر العالمي لأزمة إغلاق المضيق فإن المركز العالمي للدراسات التنموية لم يخف تأثر الاقتصاد العالمي بهذا الإجراء خاصة و أن النفط سلعة حساسة وتتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية في العالم. لكن هذا الأثر سيكون محدودا لوجود خيارات متعددة بالنسبة لدول الخليج العربي في تصديرها للنفط فمنافذ التصدير موجودة في أكثر من مكان عبر البحر الأحمر و بحر العرب و هي أفضل بكثير مما هي عليه بالنسبة للعراق.

وطالب المركز العالمي للدراسات التنموية الحكومة العراقية بالتحرك الجدي و السريع للبحث عن منافذ دولية تمكن العراق من تصدير نفطه في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز و الإسراع في تنويع مصادر الإيرادات المالية اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد وتغطية النفقات المتزايدة .

وشددّ المركز على دور الدبلوماسية العراقية باتجاه تعزيز علاقات العراق مع جيرانه و بخاصة دول الخليج العربي و تركيا لأهمية هذه الدول و عمقها الاستراتيجي لكنه استبعد أن يتم ذلك في الوقت الراهن خاصة وأن العملية السياسية في العراق شبه متوقفة وأن هناك تضارباً في وجهات النظر بين الشركاء في العملية السياسية .

وحذّر المركز العالمي للدراسات التنموية من أن استمرار الوضع الحالي في العراق على ما هو عليه و الانشغال بالصراعات السياسية لبسط نفوذ طرف على حساب طرف آخر بعيداً عن الأخطار المحدقة بالاقتصاد العراقي سوف يجعل العراق الخاسر الأكبر في أي توتر إقليمي تشهده المنطقة.

في غضون ذلك اعلن السفير العراقي في كييف شورش خالد سعيد عن امكانية اوكرانيا من توقيع عقد مع العراق لاستيراد كميات كبيرة من الغاز و النفط، مؤكدا ان العراق يرحب بدخول الشركات الاوكرانية الى سوق الطاقة العراقي.

وقال سعيد في مقابلة مع التلفزة الاوكرانية نقلتها وكالة "شفق نيوز"، ان "اوكرانيا يمكن ان تحصل على عقد لاستيراد النفط والغاز العراقي بكميات كبيرة ونحن حاليا نطور حقولنا للغاز الطبيعي لكن السفارة لم تتلق اي طلبات بهذا الخصوص من قبل الحكومة الاوكرانية".

واضاف سعيد ان "الشركات الخاصة الاوكرانية تورد شحنات صغيرة من النفط الى اوكرانيا بواسطة الناقلات والعراق جاهز لتوريد الغاز او النفط الى اوكرانيا".

وتابع ان "هناك شركات كبيرة في اوكرانيا مع خبرة واسعة في صناعة النفط والغاز"، مضيفا "اذا كانوا يريدون العمل في العراق فيستطيعون المشاركة داخل العراق وفق الاسس العامة".

واوضح ان "مئات الشركات العالمية تتنافس في العراق وانا لا اشك بأن الشركات الاوكرانية لديها فرصة جيدة للفوز في هذه المناقصات بسبب مهنيتهم وقوتهم وخبرتهم الواسعة في العمل في بلادنا خلال الحقبة السوفياتية وايضا بسبب مشاركة اوكرانيا في بعثة حفظ السلام في العراق".

الى ذلك أتهم عضو في لجنة النفط والطاقة النيابية وزير النفط عبد الكريم لعيبي بعدم التعاون مع اللجنة في توضيح الكثير من قرارات الوزارة .

وقال عضو اللجنة عدي عواد لوكالة كل العراق [أين] ان وزارة النفط وبالأخص الوزير عبد الكريم لعيبي غير متعاون مع الجهات الرقابية المتمثلة بلجنة الطاقة النيابية مبيناً ان اللجنة طلبت ايضاح الكثير من القرارات التي اتخذتها الوزارة لكنها لم تحصل لحد الآن على الاجابة والايضاحات منها ".

وأضاف : لدى اللجنة العديد من علامات الاستفهام التي أثيرت على العقد الذي ابرمته الوزارة في المنطقة الجنوبية لكن بالرغم من توصيات اللجنة لا بل حتى رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي خاطب مجلس الوزراء في التريث في توقيع العقد الخاص بهذه المنطقة لكن وزارة النفط اصرت على ان يوقع العقد ويأخذ سياقاته".

وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ ٪ من ميزانية العراق، لكن لغاية الآن لا يوجد في البلاد قانون ينظم شؤونه بعد أن فشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

شلل الصناعة.. الزيوت أنموذجاً

تحتاج الشركة العامة للزيوت النباتية مبلغ خمسة عشر مليون دولار لتأهيل خط إنتاجي للزيوت السائلة ، وخط الصابون المتعاقد عليه مع شركة ايطالية متأخر في التنفيذ بسبب قلة التخصيص والبيروقراطية .

هذه المبالغ الزهيدة ترفع صناعة عريقة في عراقنا منذ الخمسينات ورائدة في الزيوت والمساحيق والصوابين والمعاجين . لماذا لم تصرف أو يسهل أمر صرفها ؟ . السبب الأساس لذلك هو غياب المستهلك المحلي من دوائر الدولة التي لا تفضل التعامل مع مطربة الحي ، لأسباب أحسن ما يقال عنها أنها كلمة حق أريد بها باطل . فهي ترفض الإنتاج الوطني اما بسبب النوعية أو الجانب المالي . فالنوعية تزكيها لنا السيطرة النوعية وتشهد بذلك ، اما الدفع فهو بالدينار العراقي فهذه الأعذار المالية والفنية وغيرها يمكن حلها بجلسة واحدة وتكاد تكون واهية .

ولذلك فهذا التمنع الذي أبدته دوائر الدولة ماعدا وزارة العدل تعاقدت مع هذه الشركة هو السبب رقم واحد في تحجيم هذه الصناعة .

أما العذر التسويقي فهم أي الدوائر المستهلكة يرغبون بالزيت وليس السمن رغم أن الزيت كانت التجربة معه غير مشجعة كونه سريع العطب أثناء الخزن أو المناقلة . كما أن السمن تزكية السيطرة النوعية .

أما الجهة الثانية التي لا تدعم الصناعة فهي الجهات المالية والنقدية رغم حديثها اليومي عن التضخم الانتقالي المستورد فلماذا لا تلح وزارة المالية والبنك المركزي على التصنيع عمليا بتسليف أو تشجيع على التسليف لغلق قناة مهمة في التضخم ولماذا كذلك لا تتابع اللجنة المالية البرلمانية ذلك وتشرع أو تراقب عدم تجاوب الدوائر بشراء الإنتاج العراقي.

الجهة الثالثة وهي صندوق النقد الدولي الذي تدخل بشكل ساخر في ميزانيتنا التشغيلية لصالح الاستثمارية بحيث رفض أي زيادة في رواتب بؤساء التقاعد . لماذا لا يدفع باتجاه محدد هو رفع التحجيم والحصار عن الصناعة العراقية . هل يتناغم مع دوائر الدولة ذات العلاقة أم هي إستراتجية لها أدواتها.

الجهة الأخيرة في عملية التحجيم هي المصارف الأجنبية في العراق التي تتحول الى شركات صيرفة وتحويل خارجي مؤتمنة ، لماذا لا تساند الزيوت النباتية كونها شركة وراؤها دولة نفطية وهكذا المصارف الأهلية لا نجد سببا معقولا للابتعاد عن الاستثمار في الصناعة أو حتى المحاولة البسيطة كحال الزيوت غير أن هناك خطا أحمر . لان نجاح الزيوت يعني تقليل الاستيراد والتضخم وهذا ليس من مصلحة المصدر والمستفيد المحلي كما يعني ارتفاع انتاج الذرة وعباد الشمس والزيتون وباقي المحاصيل كما يعني تشغيل الفروع المنتشرة للزيوت في المحافظات وعودة تعاقداتها مع منتجي المحاصيل الداخلة في صناعة الزيوت عموما صناعية أو زراعية ويعني وهو الأهم أن تكون قدوة للصناعات الأخرى غذائية وغير غذائية من الجلود الى الملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية وغيرها.

أين دوائر الاستثمار وأبحاثها بهذا الاتجاه واين النزاهة في نشاطها الوقائي والمفتشين العامين والامانة العامة عن هذا التحجيم المتعمد أو على الاقل سيكون كذلك و يتكرس ويستفحل.

نرجو أن لا يسجل ذلك ضد مجهول ويعود لعالم النسيان في غياهب البيروقراطية وفاسديه.

تحذيرات من تداعيات تهريب الدولار إلى إيران على الاقتصاد

□ بغداد/ متابعة المدى

حذر عدد من الخبراء من تصاعد ظاهرة بيع العملة الصعبة في المنافذ الحدودية مع ايران، واشتراط التجار الايرانيين تسديد اقيام البضائع الموردة الى العراق بالعملة الصعبة.

وبرزت في الاونة الاخيرة ظاهرة بيع العملة الصعبة إلى رجال الاعمال الايرانيين على المنافذ الحدودية وخاصة في محافظة ميسان.

وقال الخبير الاقتصادي في البنك الدولي ماجد الصوري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "ظاهرة استبدال العملة الصعبة بالعملة الايرانية ليست قانونية، بل هي عملية تهريب للعملة الصعبة يفترض محاربتها من قبل الجهات الامنية".

واضاف ان "العملة الايرانية ليست دولية، ولا يسمح بخروجها من البلاد الا ما يخص تكاليف السفر والتي لا تتجاوز ١٠٠ دينار عراقي". مبيناً ان "ظاهرة استبدال العملة الصعبة بالمحلية الايرانية اثرت على قيمة الدولار في العراق، ورفعت من الطلب على العملة الصعبة في البنك المركزي".

وارتفعت خلال الاسابيع الاخيرة مبيعات البنك المركزي للعملة العصبة لتصل من ١٦٠ مليون دولار يوميا الى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار يوميا.

بدوره، قال المدير التنفيذي للمعهد التجاري العراقي علي شامل لـ(آكانيوز) إن "بيع العملة الصعبة على التجار الايرانيين اضر بالسوق الداخلية في العراق، ورفع من قيمة الدولار امام الدينار العراقي" منوهاً الى "استمرار عمليات تهريب العملة من دون ان يعمل البنك المركزي على اعادة ترتيب اوراقه فيما يخص عمليات بيع العملة الصعبة وموازنتها مع الدولار".

وتابع بالقول ان "التجار الايرانيين يعملون على دعم اقتصادهم، خاصة وان حكومتهم تتعرض الى حصار اقتصادي دولي، وهم يعانون من قلة دخول عملة الدولار اليهم مع الحصار الذي فرض على مصارفهم الدولية".

من جهته، قال الخبير الاقتصادي مظهر محمد صالح لـ(آكانيوز) أن "هذه الظاهرة طبيعية لبلدان مثل ايران تتعرض عملتها لحصار اقتصادي وتأخذ بالتدهور مما يجعلها تتجه نحو دعم اقتصادها" مشيراً الى ان "هذه الظاهرة كان العراق يعمل عليها ابان الحصار الاقتصادي حيث برزت المتاجرة بالدينار العراقي مع الدينار الاردني".

واوضح ان "عملية تهريب العملة تضر بمصلحة العراق، على اعتبار ان الاخير يعتمد على استيراد السلع الاجنبية او على الدولار" مبيناً ان "هذه الظاهرة تولد شراكة بالامكانات الاقتصادية المحلية بين العراق وايران، ولا تولد قيمة مضافة للاقتصاد، لكنها تولد ارباحاً للاشخاص".

وتهدد ايران باغلاق مضيق هرمز الذي يصدر العراق من خلاله اكثر من ٨٠٪ من صادراته النفطية الى الاسواق الاسيوية، فيما يدرس الغرب فرض مزيد من العقوبات على الاقتصاد الإيراني بسبب برنامج طهران النووي المثير للجدل.

وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) الثلاثاء الماضي إنها لا تسعى لمواجهة مع إيران بشأن المرور في مضيق هرمز رغم رفضها لتهديد عسكري إيراني استهدف إبقاء حاملات الطائرات الأميركية خارج الخليج.

ولا توجد علاقات دبلوماسية مباشرة بين طهران وواشنطن منذ عام ١٩٧٩، وتمثل السفارة السويسرية المصالح الأميركية في طهران.

خبير: المؤسسات الحكومية تحجم دور المصارف الأهلية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون الى التعامل مع المصارف الاهلية واعطائها الدور الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، مشيراً الى ان اغلب دوائر الدولة تحارب المصارف الاهلية من خلال رفضها للتعامل مع هذه المصارف.

وقال انطون لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : ان وزارة المالية اصدرت قراراً الى دوائر الدولة ووزاراتها بمنع التعامل مع المصارف الاهلية وهذا نوع من الحرب والتحجيم لدور المصارف الاهلية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، متسائلاً عن سبب المنع خاصة ان هذه المصارف مجازة رسمياً وتعمل تحت رقابة ومتابعة البنك المركزي فكيف لا يتم التعامل معها.

وأضاف انطون : من المفترض ان يكون هناك تشجيع لعمل المصارف الاهلية من قبل دوائر ووزارات الدولة في سبيل بناء واعمار البلد من خلال منح القروض للمشاريع او التعامل معها في قضايا اخرى وليس محاربتها وتقييد دورها.

واكد على ضرورة فصل وتحديد المصارف الجيدة من المصارف الغير كفوءة كون هناك مصارف اهلية تعمل وفق الانظمة المصرفية العالمية متجاوزةً الروتين والتعقيدات في عمليات القروض والائتمانات، بينما هناك مصارف تحتاج الى المراقبة الشديدة لعملها من قبل البنك المركزي كونها تخالف الانظمة والقوانين المصرفية.

يذكر ان وزارة النفط اعلنت في وقت سابق عن منع التعامل مع (١٠) مصارف اهلية نتيجة مخالفتها للقوانين والانظمة المصرفية، ومن جهة اخرى اصدرت وزارة المالية قراراً بعدم التعامل مع كافة المصارف الخاصة على خلفية ذلك .

لجنة الاقتصاد تكشف عن آلية لتشغيل ١٨ مليوناً من الأيدي العاملة

□ بغداد/ متابعة المدى

أكدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية ان الصلاحيات الكاملة لهيئات الاستثمار في المحافظات ستكفل تشغيل ما يقارب ١٨ مليون من الايدي العاملة الوطنية ، مشيرة الى ان مسألة عائدية الاراضي من اهم المشاكل التي تواجه عمل هيئات المحافظات .

وكانت الهيئة الوطنية للاستثمار قد وجهت، في بداية الشهر الجاري، رؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات إلى الاسراع في حصر وجرد الأراضي المرشحة للاستثمار وتصنيفها لتهيئتها لمشروع بناء مليون وحدة سكنية حسب حصة كل محافظة. وقالت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية ناهدة الدايني إن "عمل الهيئات التابعة لهيئة الاستثمار في المحافظات دون مستوى الطموح نتيجة تداخل الصلاحيات بينها وبين وزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها والتي تعدّ من اكبر المعوقات والعراقيل التي تواجه عمل المكاتب".

وأضافت الدايني ان "من المشاكل الاخرى التي تواجه عمل تلك الهيئات هي الحصول على الاراضي التابعة للوزارات ففي بعض الاحيان تستمر المراجعات للحصول على قطعة ارض عاما كاملا، وقد يتمّ منحها او لا يتمّ ، عادةً العراق بلد معرقل وطارد للاستثمار والمستثمرين لكثرة المعوقات الموجودة فيه باستثناء اقليم كردستان".

وأشارت إلى أن "هناك ضرورة لتنشيط عمل المصارف كون المصارف التي تعمل حالياً ليس لديها الامكانيات المطلوبة لتوفير المبالغ التي تحتاجها الشركات المستثمرة"، داعيةً الى "ضرورة ربط هيئات المحافظات بوزارة المالية كونها الجهة الوحيدة المعترف بها في البنوك الدولية".

وطالبت الدايني بـ"منح الصلاحيات الكاملة للهيئات الاستثمار في المحافظات للتغلب على المصاعب التي تواجهها"، لافتةً إلى أن "منح تلك الصلاحيات يكفل تشغيل ١٨ مليون شخص من الايدي العاملة في البلاد".

وشرّع في عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار رقم ١٣، ووفق القانون تعد الهيئة مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها وأجرى عليه البرلمان تغييرات واسعة في نهاية ٢٠٠٩.